

دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي

م.م. نشأت مجيد نشأت

جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الأعمال

تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٣/٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١١/١٤

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة بيان دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) والمتمثلة بالتأثير النظري والعملي ، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات عنصر مهم في تكامل وتقدم أنشطة المصارف من خلال ما يشهده العالم اليوم واقعا جديدا يتميز بالسرعة والتغيير نتيجة للتطورات التي مر بها الاقتصاد ولا سيما ثوره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ادت الى زيادة الاهتمام في المعلومات المالية الحديثة من اجل تطوير التقنيات والخدمة المصرفية وايصالها الى الزبون ، ودعم الشمول المالي الرقمي في المصارف حيث تسعى اغلب المصارف الى استخدام هذه التقنيات الحديثة كاسلوب في كسب المنافسة المصرفية وبناء إستراتيجية مصرفية تهدف الى التنوع بالخدمات المصرفية ، ويساعد المؤسسات المالية الذين يرغبون على عمليات السداد الرقمي في اكتساب ذكاء جديد للأعمال وتوفير الحماية للبيانات الرقمية للمستخدمين وضمان سلامة أموالهم ، كذلك تزويد الأشخاص الذين كانوا محرومين من الخدمات المصرفية في السابق بالقدرة على التوفير وسداد المدفوعات والوصول إلى تحقيق رغبة الزبون ، اذ لا يمكن تحقيق مستوى عالي من جودة التنمية المستدامة بدون استخدام تكنولوجيا المعلومات ولا سيما التكنولوجيا المالية بشكل فعال في القطاع المصرفي . وقد استخدم في الدراسة المنهج الاستقرائي ، والاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات ، من خلال اعتماد مؤشر واحد اساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية في العراق ، وهو مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية. وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها تطوير تكنولوجيا المعلومات وتحويلها الى ميزة تنافسية مستدامة من جهة وزيادة نمو عمل التقنيات المصرفية الحديثة في المصارف من خلال استخدام الشمول المالي الرقمي من جهة اخرى ، وركز البحث على عدة توصيات اهمها ضرورة تطوير البنى التحتية المتمثلة بتكنولوجيا التقنيات المصرفية من اجل تعزيز التنمية المستدامة والارتقاء بالنمو الاقتصادي حتى يمكن الوصول الى تقديم افضل الخدمات المصرفية والمالية للقطاع المصرفي العراقي .

الكلمات المفتاحية : تكنولوجيا المعلومات ، البنية التحتية المصرفية ، التنمية المستدامة ، التقنيات المصرفية ، الشمول المالي الرقمي.

The role information technology in developing banking technologies to promote the sustainable development of the Iraqi banking sector

Abstract:

This study addressed the role of the use of information technology in the development of banking technologies to promote the sustainable development of the Iraqi banking sector during the period (٢٠١٧-٢٠٢١) in theoretical framework , Where it is considered information technology is an important element in the integration and progress of banking activities through what the world is witnessing today a new reality characterized by speed and change as a result of the developments that the economy has gone through, especially the revolution of information technology And communications that have led to increased interest in modern financial information in order to develop technologies and banking service and deliver them to the customer, Support digital financial inclusion in banks where most banks seek to use these modern technologies as a way to win banking competition Building a banking strategy aimed at diversifying banking services, helping financial institutions who want digital payments gain new business intelligence, protecting users' digital data and ensuring the safety of their money, It also provides people who were

previously deprived of banking services with the ability to save, make payments and reach the customer's wish, as a high level of quality sustainable development cannot be achieved without the effective use of information technology, particularly financial technology, in the banking sector. The inductive approach, and the analytical descriptive method of data, were used in the study by adopting one key indicator to measure the level of digital financial coverage of these banking technologies in Iraq. It is an indicator of the level of access to financial services. The research reached a set of conclusions, most notably the development of Information Technology and its transformation into a sustainable competitive advantage on the one hand and increasing the growth of the work of modern banking technologies in banks through the use of digital financial inclusion on the other hand. The research focused on several recommendations, the most important of which is the need to develop infrastructure represented by banking technologies in order to promote sustainable development And to improve economic growth so as to be able to provide the best banking and financial services to the Iraqi banking sector.

المقدمة

في عالم اليوم وعالم الأعمال المالية خصوصاً باتت مسألة الحصول على المعلومات من أولى التحديات التي تواجه منظمات الأعمال عامة والمصارف على وجه الخصوص، إذ ما يشهده العالم اليوم من ثورة سريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات أدى هذا التطور التكنولوجي إلى إيجاد ما يعرف بمجتمع المعلوماتية الذي استطاع من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة تجاوز أهم عقبتين هما الزمان والمكان، من أجل مواجهة تحديات البيئة المعقدة والمنافسة في نوعية الخدمة المصرفية المقدمة بصورة أساسية، حيث استخدمت الإدارة المصرفية الحديثة تكنولوجيا المعلومات لمواكبة التطورات السريعة الحاصلة فيها حتى أصبحت أداة لا غنى عنها في مختلف مجالات الحياة. ودخول العديد من الظواهر إلى بيئة الأعمال في عصرنا الحالي مثل ظاهرة تحول الاقتصاد إلى اقتصاد خدي وتقني مبني على المعرفة والمعلومات من أجل تحقيق النجاح والبقاء في سوق المنافسة إضافة إلى استخدام وسيلة الشمول المالي الرقمي الخاصة بالخدمة المصرفية قادر على تحقيق عمليات التنمية المستدامة. ومن خلال هذه المستجدات الراهنة في الاقتصاد بدأ الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة على المستوى المحلي للبلاد وخاصة في التعاملات الاقتصادية من أجل الاستقرار مع وجود بدائل تتيح لنا الاستفادة منها على مستوى تطوير التقنيات المصرفية عن طريق تقديم رؤيه شاملة عن تكنولوجيا المعلومات وخصائصها ودراسة علاقتها في ظل تطبيق وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز التنمية المستدامة.

مشكلة البحث :

من خلال التحديات التي تطرأ على العمل المصرفي في العالم وما حدث من تغيرات في تطور التقنيات المصرفية الحديثة، هناك عدة مشاكل يعاني منها العراق ولاسيما في المجال المالي على وجه التحديد، وذلك بسبب قلة استخدام البنية التحتية وضعف المستوى الثقافي لدى الكوادر العاملة في المصارف لانها مازالت البيئة المصرفية العراقية تعمل بالطرق التقليدية.

لذلك يستوجب على القطاع المصرفي العراقي اجراء مراجعة شاملة لجميع البرامج المقدمة والخطط ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالخدمات المصرفية وتقديم افضل الحلول للوصول الى تعزيز التنمية المستدامة والشمول المالي الرقمي في البلد.

اهمية البحث :

تنبع أهمية البحث خلال تسليط الضوء على بيان دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي وزيادة الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة على المستوى المحلي للبلاد وخاصة في التعاملات الاقتصادية من أجل الاستقرار المالي والتقني للخدمات المصرفية مع وجود بدائل تتيح لنا الاستفادة منها على مستوى تطوير التقنيات المصرفية وكذلك عن طريق تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات وخصائصها ودراسة علاقتها في ظل تطبيق وتطوير التقنيات المصرفية الحديثة لتعزيز التنمية المستدامة للوصول الى مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس من أجل تحقيق الخدمات المالية المقدمة للزبون وزيادة نمو عمل التقنيات المصرفية عن طريق استخدام الشمول المالي الرقمي في تحليل البيانات والتنمية المستدامة في العراق .

الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

- ١- دراسة تقييم قوة تكنولوجيا المعلومات والتقنيات المصرفية على التنمية المستدامة .
- ٢- التعرف على التقنيات المصرفية الحديثة المستخدمة في تبادل المعلومات والعمل على تطبيق هذه التقنيات على جودة التنمية المستدامة.
- ٣- الاستعداد لمواجهة تكنولوجيا الاتصالات الرقمية وذلك بتوفير الموارد والكوادر البشرية اللازمة لهذا الغرض حتى نستطيع الوصول الى الهدف وهو تحقيق تنمية مستدامة تخدم القطاعات المصرفية بشكل عام .
- ٤- إن تنامي الوعي المصرفي لفئات المجتمع يحقق فكرة الشمول المالي التي بدورها تدعم العمليات التنموية في البلد.

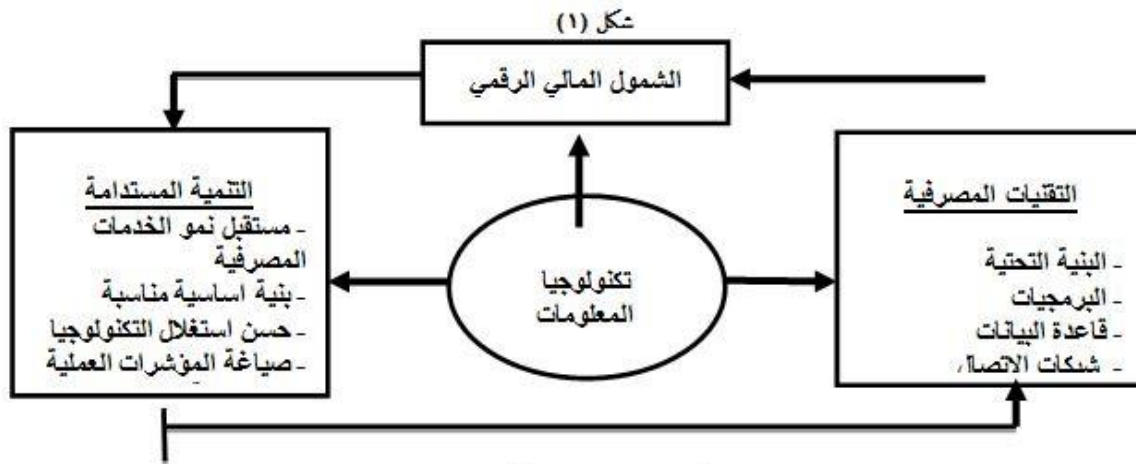
فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:
إن استخدام تكنولوجيا المعلومات له دور ايجابي في تطور التقنيات المصرفية مما يساهم في ازدياد عدد الصرافات الالية ونقاط البيع وعدد الحسابات المصرفية والمالية الالكترونية في المصارف مما يعزز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث

من أجل رصد كمات القوة والضعف ووضع الحلول والتوصيات الملائمة لإمكانية نجاح الدراسة تم استخدام المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات في هذه الدراسة ، وبالاعتماد على البيانات التاريخية للبنك المركزي العراقيين خلال اعتماد مؤشر واحد اساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية في العراق ، وهو مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية.

مخطط البحث الافتراضي



المصدر: من إعداد الباحث

المحور الأول / تكنولوجيا المعلومات -الاطار النظري والفكري

اولا -مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

تعرف بأنها جميع الوسائل أو الأدوات أو التقنيات التي يمكن استخدامها من أجل معالجة البيانات أي التي تساعد في الحصول على البيانات وتجميعها ، ومعالجة البيانات وتحويلها الى معلومات ، وتخزين البيانات بطرق الحفظ المختلفة ، واسترجاع البيانات عند الحاجة ، ونقل البيانات والمعلومات وإيصالها الى مراكز استخدامها (القنوي، ٢٠١٠: ٥). وتعرف ايضا التكنولوجيا بأنها التكنولوجيا التي تقوم على استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب من أجل توافر المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة فيها وتساعد في فهم الهدف في العمل بالأنظمة المصرفية المؤتمتة فضلا عن فهم البيئة التي تعمل بها التكنولوجيا الحديثة

وضرورة مواكبة الاكتشافات الحديثة للقدرة على التعامل معها، وتعرف على أنها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تسهم في التقاط البيانات وتخزينها واسترجاعها ومعالجتها وإرسالها للجهات المعنية بالشكل والتوقيت المناسب (غالب، ٢٠٠٩: ٢٤).

ثانياً خصائص تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي :

تحتل التكنولوجيا دوراً حيوياً في مختلف المؤسسات المالية لمساهمتها في تحقيق الأداء المتميز وتحسين مراكزها التنافسية وتعزيزها وديمومتها مما يؤكد ضرورة مواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة والهائلة في ميادين العمليات من خلال تطبيق نظم وتقنيات ملائمة تساهم في تعظيم مواردها. وإن لتكنولوجيا المعلومات مزايا معينة تتمثل في الآتي :

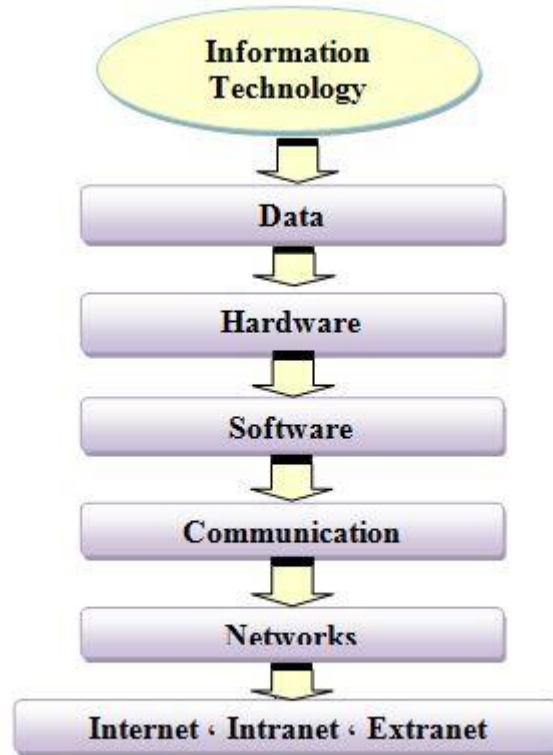
١. خفض التكاليف : إن استخدام الركائز الالكترونية في الأعمال بشكل عام وفي العمل المصرفي بشكل خاص يوفر انخفاضاً في التكاليف، فمحور التكنولوجيا هو المحور الحقيقي الذي ينبغي للمؤسسات و المصارف أن تعمل عليه لخفض مصاريفها التشغيلية وتكاليفها العامة ، وذلك من خلال الاعتماد المتزايد على الركائز الالكترونية في توافر الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية وغيرها للزبائن في الداخل والخارج على حد سواء ويُعد الانترنت الركيزة الالكترونية الأكثر تفضيلاً لدى الكثير من المؤسسات المصرفية والمالية والزبائن حول العالم من أجل الحصول على المعلومات أو إرسال بريد الكتروني أو التداول بالأسهم والسندات أو إجراء المعاملات المصرفية والمالية (سفر ، ٢٠٠٦: ٦٦).
٢. كمية المعلومات : إن حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة قياساً بالإمكانات الكبيرة والمتنامية لذاكرة الحاسب ووسائط الحفظ والتخزين الالكترونية والليزرية المساعدة الأخرى، فضلاً عن إن الجهد البشري المبذول في النظم التقليدية هو أكبر من الجهد المبذول في النظم الالكترونية سواء على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات أم الاستفادة منها أم استرجاعها (سفر ، مصدر سبق ذكره : ٦٧).
٣. الخيارات المتاحة في الاسترجاع : إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظم الالكترونية عما هو الحال في النظم التقليدية ف نظام المعلومات يعد احد الموارد الأساسية في المؤسسات المالية وسلاحها الاستراتيجي في التعامل مع البيئة التي تتصف بالتغير السريع واشتداد حدة المنافسة ليس على المستوى المحلي وإنما على المستوى العالمي، فالمعلومات تساهم في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية في بيئة المؤسسة وبين احتياجاتها وإمكانياتها وقدراتها (سفر ، مصدر سبق ذكره : ٦٧).
٤. الدقة : تمتاز تكنولوجيا المعلومات بدرجة عالية من الدقة والسرعة والثبات والموثوقية على خلاف النظم التقليدية اليدوية التي يكون احتمال وقوع الخطأ فيها أكبر بكثير من النظم الالكترونية (الحسبان ، ٢٠٠٩: ٩٢).
٥. السرعة : تؤدي التكنولوجيا المتطورة الى السرعة في أوقات تسليم الخدمات للزبائن من خلال تقليل أوقات التشغيل والتأخيرات في العمل فضلاً عن سرعة الحصول على المعلومة واسترجاعها (اللامي، ٢٠٠٧: ٤٢).
٦. عدم الإجهاد : إذ يمكن للتقنيات المادية أن تعمل بصورة متواصلة لأوقات طويلة من غير ملو لاكل أو أي جهد يذكر ويقوم بتكرار العمليات لأي عدد من المرات (اللامي ، مصدر سبق ذكره : ٤٢).
٧. ارتباط الحواسيب بوسائل اتصال عن بُعد : إذ أن تطور تكنولوجيا الحواسيب من حيث السرعة والمعالجة والتخزين والاسترجاع من تطور وسائل الاتصال في الشبكات والمعدات والبروتوكولات الخاصة بنقل البيانات بأنواعها المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة حول العالم الى قرية صغيرة (الشريدة ، ٢٠١٠: ٣٣-٣٤).

ثالثاً - البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات :

إن عناصر تكنولوجيا المعلومات تتضمن الوسائل المختلفة لإدخال البيانات ومعالجتها وتوصيل البيانات من مكان إلى آخر وتوليد المعلومات ، فالتكنولوجيا ينظر لها بمفهوم ثلاثي الأبعاد متكوناً من الأجهزة والمعدات والبرمجيات ونظم دعم الذكاء ، وهناك من يضيف لها عناصر أخرى تتمثل في البيانات والشبكات والانترنت وبالتالي تعمل كلها بشكل مترابط لضمان عمل النظام بطريقة فعالة وهذه العناصر هي :

١. البيانات (Data) : وتعد البيانات المواد الأولية لنظم المعلومات وهي موارد ذات قيمة عالية يجب استثمارها وإدارتها بشكل فعال لتحقيق الفائدة المرجوة منها ، لذا تعد الأساس الأول لبناء المفهوم والذي من دونها لا يمكن إطلاقاً لباقي الأسس والبنى أن تعمل أو بالأحرى أن تقوم لها قائمة، (الشمري ، ٢٠٠٨: ٢١).

٢. الأجهزة (Hardware) : وهي الأدوات التي تحفظ وتخزن وتعالج الأساس الأول المتمثل في البيانات، والتي تشتمل على أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة كافة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات ، فالأجهزة تشتمل على جميع المكونات والمعدات المستخدمة لإدخال البيانات وتخزينها ونقلها واسترجاعها واستقبالها وبها عند الطلب لأي مستفيد (الجبوري ، ٢٠١٠ : ٥٢).
 ٣. البرمجيات (Software) : هي سلسلة من الايعازات على شكل خطوات واضحة تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة ، فالبرمجيات هي البنى التي بواسطتها يمكن السيطرة على الأساس الأول فضلا عن التحكم وتطبيق العمليات الحسابية والمنطقية والحصول على نتائج وحل المشكلات حسب الحاجة والطلب (الطائي ، ٢٠٠٥ : ١٩٧).
 ٤. قواعد البيانات: هي نظام لحفظ وتنظيم البيانات على ملفات الحاسب بالإضافة إلى هذا يسمح النظام بإضافة وتعديل وتحديث البيانات مما يساعد الإدارة على استخدام البيانات في أداء عملها (الطائي ، مصدر سبق ذكره : ١٩٧)
 ٥. الاتصالات والشبكات (Communications&Networks) : وهي من نتائج تطور البنى التحتية والتي ساعدت على توزيع ونشر البيانات ونتائجها وهي أشبه بوسائط النقل التي ساعدت على ربط العالم وتقليص المسافات والإسراع في التوزيع التجاري للمنتجات وبالذات التي تعرف بالاتصالات عن بعد ، وتشمل تقنيات الاتصالات بعيدة المدى ومختلف أنواع الشبكات مثل (الانترنت والشبكات الداخلية والانترنت والشبكات الخارجية الاكستراتنت) ، (السامرائي والزغبى ، ٢٠٠٤ : ١١٩)، والشكل ادناه يوضح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
- شكل (٢)



البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

المصدر : السامرائي والزغبى ، ٢٠٠٤ ، ١١٩

رابعا - أهمية تكنولوجيا المعلومات :

أن اسباب اهتمام المنظمات بتكنولوجيا المعلومات عند تنفيذ استراتيجيتها هي الحاجة الى التنوع والمرونة من اجل العمل في ظل التغيرات التي تواجه منظمات الأعمال . ويمكن توضيحها من خلال الاتي : (محي الدين، ٢٠٠٢ : ٣)

- ١- أن استخدام الوسائل والاساليب المتطورة في تكنولوجيا المعلومات هي لمواكبة التطور الحاصل في التقنيات المصرفية من اجل التنافس و خلق الفائدة .

- ٢- التركيز والاهتمام المتواصل بتكنولوجيا نظم المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات المتلاحقة وتوفير الوقت والجهد من أجل تحسين جوده التنمية المستدامة .
- ٣- ان تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الخدمة المصرفية لمعرفة مدى قدرة المصارف على تحقيق متطلبات التقنيات المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة من أجل الوصول الى تحقيق موقع تنافسي للاقتصاد وافتتاح القطاعات المالية الاخرى.
- ٤- أن تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكاتها والتطور التقني السريع واتساع السوق بشكل هائل قد حوّلت مجتمعاتنا إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة والتقنية (اقتصاد المعرفة) وفرضت شروطاً تنافسية جديدة.
- ٥- وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في اقتصاد المعرفة، بحيث يصعب التمييز حالياً بين اقتصاد المعرفة و الاقتصاد الرقمي القائم على الشبكات وتطبيقاتها المختلفة، فهذه التقنية فهي أساس في دورة العمل والخدمات المالية.

خامسا - آثار تكنولوجيا المعلومات على الأعمال المصرفية:

- (نجيب ومحمد ، ٢٠٠٤ : ٣٠) ، (النجار والزبيدي ، ٢٠١٦ : ٧٦) .
١. أثره على جودة الخدمة المصرفية استطاعت البنوك من خلال الاعتماد على نظام إدارة الجودة الشاملة لإيجاد طرق تفكير جديدة للبنك وأساليب أخرى لجودة الموارد ومواجهة المخاطر، وللتأكيد على مبدأ التحسين المستمر في عمليات الإنتاج، وعلى عمليات البحث والتطوير والإشراف على كل مرحلة من مراحل الإنتاج بالجودة المطلوبة. كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة والوسائل الإدارية الحديثة في تقليل فترة الخدمات الجديدة وتقديمها للزبون في الوقت المحدد والجودة المطلوبة .
 ٢. أثره على الأداء المالي :استخدمت البنوك التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة لتحسين مستوى أدائها المالي وزيادة ربحيتها وتقليل المخاطر، حيث لعب نظام المعلومات دوراً مهماً في توفير تكاليف لمعالجتها، كما استعانت البنوك لزيادة إنتاجيتها بأنظمة المكاتب، وأنظمة المعلومات المتقدمة، وعلى معلومات فنية ، إذ يعد استعمال شبكة الأنترنت في العمل المصرفي الإلكتروني الوسيلة التي تساعد المصارف على استقطاب زبائن جدد من مختلف أقطار العالم اضافة الى الانظمة المساندة لاتخاذ قرارات سليمة وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمصارف .
 ٣. أثره على الإبداع والتطوير : يعد نظام المعلومات من أهم الوسائل التي تساعد البنوك على الإبداع والتميز من خلال استخدام أساليب إدارية وتكنولوجية حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم أو إعادة هندسة العمليات أو التوسع في التجارة الإلكترونية أو التحول من التصميمات التقليدية إلى الأنظمة الحديثة مع توفير بنية تحتية للاتصالات أو توفير قواعد البيانات شاملة وحديثة تسهم في تنمية شاملة مستدامة .
 ٤. أثره على كفاءة العمليات والخدمات المصرفية : تؤدي كفاءة العمليات إلى أحداث تحسينات في عمليات البنك، وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية مستعينة في ذلك بنظم معلومات حديثة، وترتكز نظم المعلومات على التوجه إلى تسويق أكثر فاعلية حيث يمكن عرض الخدمات على المستوى العالمي، وعلى مدار اليوم مما يفتح أسواق جديدة للمستهلك ويخفف نفقات بناء الأسواق ومصاريف الترويج والتواصل الفعال مع البنوك الأخرى والزبائن أين ما وجدوا.
 ٥. أثره على استراتيجية البنك :تساهم نظام المعلومات بدور هام في مساعدة البنوك على تحديد مركزها التنافسي في الأسواق المحلية والعالمية من أجل الاستقرار المالي للمصارف .

سادسا - التقنيات المصرفية

إن تطور نشاطات المصارف في السنوات الأخيرة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي يشهده العالم اليوم. شجع المؤسسات المصرفية على الأخذ بمبدأ تعدد الخدمات التي تقدمها للزبائن، بعد أن كانت خدماتها تقليدية ، وما تنطوي عليه هذه الإنجازات من ابتكارات تؤثر في تحسين وتطوير العمل المصرفي وابتكار خدمات مصرفية إلكترونية جديدة لتحقيق مستويات أعلى من إشباع حاجات الزبائن ورغباتهم ، فأصبح التحدي الحقيقي للمصارف يتمثل بإيجاد مجموعة من الخدمات التي تلي احتياجات الزبائن من أجل تعزيز تنمية مستدامة تساهم في تحقيق ذلك التفوق ، وقد ساعد على ذلك التطور التكنولوجي الذي حققته نظم تكنولوجيا المعلومات المصرفية ، الى استخدام الأنظمة الآلية الإلكترونية في العمل المصرفي من أجل التكيف مع معطيات التطور ولضمان بقاء المصرف واستمراره ، ومن جانب آخر فقد كشف الواقع العملي إن الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف أساساً على كفاءة العاملين، التي تتوقف بدورها على حسن اختيارهم وتدريبهم مما يتطلب إيجاد الاستراتيجية المناسبة التي تحقق هدف المصرف في القدرة على المنافسة. ومن أجل ذلك فقد ظهرت تطبيقات متعددة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها (طالب، ٢٠٠٣: ٤٤-٤٥). (الشمري: ٢٠١٢: ١٩) .

سابعا - تطبيقات التقنيات المصرفية الالكترونية

لقد أصبحت التكنولوجيا من أهم العوامل المؤثرة في الخدمات والتقنيات المصرفية بل ان هناك الكثير من الخدمات المصرفية أصبحت لا تتم بدون هذه التكنولوجيا المتقدمة ولقد أعطت تكنولوجيا الاتصالات للمؤسسات المصرفية قدرة إضافية في إمكانية التوسع والتنوع في الخدمات المصرفية وفي تطوير كفاءة العمليات وفي سرعة القرار. (منشورات معهد الدراسات المصرفية: ٢٠١٣: ٢) ومن هذه التطبيقات نذكر أهمها:

١- أجهزة الصراف الآلي (ATM): وهي من الخدمات الالكترونية الحديثة التي تقدمها المصارف لزبائنها، وتعمل هذه المكائن على مدار ٢٤ ساعة، كما أنّ مكائن الصراف الآلي (ATM) تستخدم في مجال واسع في الوقت الحاضر، وقد أحدثت هذه التكنولوجيا تطورات هائلة في تسهيل عملية السحب النقدي من لدن الزبائن عن طريق زيادة عدد مستخدمي هذه المكائن (ATM) التابعة للمصرف (الديوجي، ٢٠٠٣: ٩).

٢- وحدات نقاط البيع: وهي عبارة عن مكائن أو حاسبات طرفية تربط الى حاسبات المصرف ويمكن عن طريقها نقل الأموال من حساب المشتري الى حساب البائع عند القيام بعملية الشراء. " Hempel & Simonson, ١٩٩٩, ٢٨ "

٣- خدمة تسديد الفواتير إلكترونياً: هي عبارة عن خدمة تسديد فواتير شركات الخدمات وذلك بالتعاون مع الشركة المركزية لخدمات الدفع الإلكتروني، حيث يستطيع عملاء البنك تسديد فواتيرهم مباشرة (on line) من خلال البنك وتحديث قيم هذه الفواتير مباشرة لحظة بلحظة لدى شركات الخدمات، ويطلب للاستفادة من هذه الخدمة وجود بطاقة فيزا الكترون او بطاقة الماستروكارد. (الشمرى، العبد اللات، ٢٠٠٨: ٢٩).

٤- البطاقات المصرفية: وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف. وتنقسم البطاقات الالكترونية إلى ثلاث أنواع هي: (البكري، ٢٠٠١: ٣٠)

- بطاقات الدفع: تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

- البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع آجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر.

- بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للمصرف خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).

٥- النقود الالكترونية البرمجية: هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برمجيات مخصصة لدفع النقود عبر الانترنت، فقد أصبح من الممكن ذلك عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها برنامج (E- Cash)، ويتيح إرسال النقود الالكترونية (Attachment) مع رسالة بريد الكتروني، ولكي يكون هذا النظام فعالاً لابد من وجود ثلاث أطراف هي الزبون / المشتري، والمتجر/البائع، والمصرف الذي يعمل الكترونياً عبر الانترنت (سفر، ٢٠٠٨: ٨٧).

٦- المحفظة الالكترونية: تكون المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغطاة يمكن تثبيتها على الحاسوب الشخصي ليحفظ نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت، ويمكن استخدام المحفظة للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستخدم أنظمة الدفع الالكتروني.

٧- نظام التحويل الإلكتروني للأموال Electronic Funds Transfer system (EFTS) وهو نظام الكتروني للقيام بشراء وبيع الحوالات من خلال الإيداع والسحب الإلكتروني للأموال. (قاسم، ٢٠٠٦: ٣٧٠)، (سليمان، ٢٠١٣: ٥).

٨- خدمة المصرف الهاتفي: وهي خدمة تقدمها المصارف لزبائنها عن طريق وجود شبكة اتصالات تسمح لزبائنها الاتصال بالمصرف بوساطة رقم مخصص ومرتبط بالحاسب المركزي للمصرف، وبعد ذلك يطلب من الزبون ان يدخل رقمه السري، فيدخل رقمه السري على جهاز الهاتف، ثم يطلب منه إدخال رقم حسابه، ثم يسأل عن العملية المصرفية التي يريد الزبون سواء كانت استفسار عن رصيده او استفسار عن سعر الصرف أو أي خدمة أخرى يطلبها (سليمان، مصدر سبق ذكره: ٥).

٩- البنك الناطق: من الخدمات الجديدة التي يقدمها المصرف لربائته خدمة البنك الناطق الذي يوفر الراحة للزبون عن طريق الهاتف، بحيث يمكن الاتصال بالمصرف وعلى مدار الساعة ومن أي مكان في العالم للاستفسار عن أرصدة حساباته ، ويجيب البنك الناطق على جميع الاستفسارات والخدمات آلياً بوساطة استخدام جهاز الحاسوب والمبرمج باللغة العربية والإنكليزية، أي حسب اختيار الزبون(عبد الرحيم وغندور، ١٩٩٧: ٨٣).

١٠- البطاقة الذكية: نتيجة التطور المستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات ظهر جيل جديد من البطاقات يسمى بـ (البطاقات الذكية) وهي رقائق الكترونية يتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، والعنوان، والمصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتاريخه، تاريخ حياة الزبون المصرفية وتعد جزءاً أساسياً من خدمات الدفع المستقبلية ويمكنها ان تحل محل رخصة القيادة، وبطاقة الهوية، وبطاقة الهاتف (الطائي، ٢٠٠٠: ٣٥١).

١١- الفروع المؤقتة بالكامل : وهي أحدث شكل من أشكال الخدمة المصرفية وتعتمد بشكل أساسي على الأدوات التكنولوجية الحديثة، التي تقوم بتوفير تشكيلة من الخدمات المصرفية المباشرة التي تقوم بعمليات السحب والإيداع والاستفسار، إذ يستخدمها الزبون بنفسه من دون تدخل أي موظف مصرفي. وقد يوجد موظف يقوم بإرشاد الزبائن عن كيفية استخدام المكائن الهدف من ذلك تخفيض تكاليف فروع المصرف وتطوير مراكز مصرفية خالية من الموظفين، وتوفير خدمات مصرفية متاحة على مدار الساعة (العبدلي، ٢٠٠٣: ٥٠-٥٣).

١٢- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية: ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى كدفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير (حداد، ٢٠١٠: ٢٧ - ٢٨).

ثامنا - فوائد التقنيات المصرفية الالكترونية

تتميز التقنيات المصرفية الالكترونية بقيام المصارف بتسوية أنشطتها وخدماتها المالية عبر شبكة المعلومات الدولية يحقق فوائد كثيرة من اجل تقديم خدمات للزبون لتلبية احتياجاته ويمكن هذا التميز في : (قنديل، ٢٠٠٤: ٨٦).

١. إمكانية استقطاب شريحة أوسع من الزبائن: من خلال الوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما يتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع ، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه المصارف تزيد من ثقة العملاء فيها .

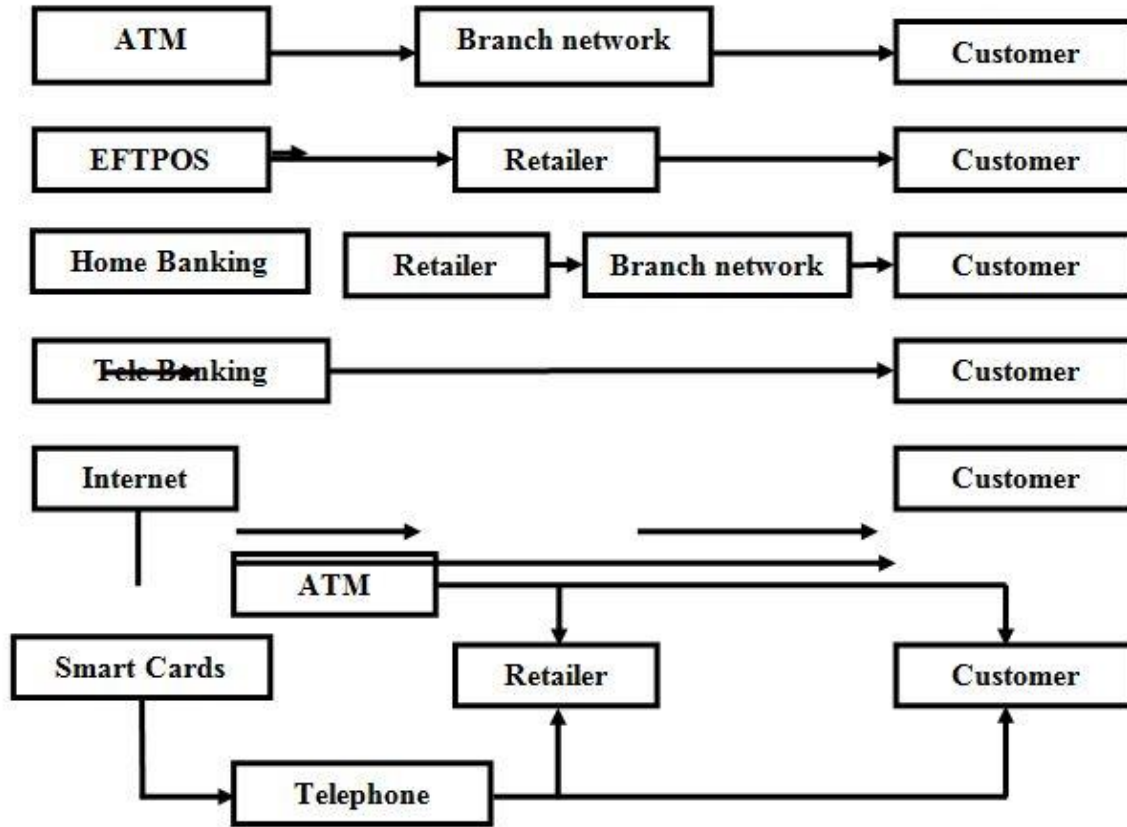
٢. أن تسويق المصرف لخدماته من موقعه على شبكة المعلومات الدولية يساعده على امتلاك ميزة تنافسية والتعريف بالمصارف والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي .

٣. تساهم تكنولوجيا التقنيات المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التقنيات من اجل الضمان من المخاطر والتحويلات المالية للعاملين في الخارج .

لذلك فاننا نجد ان التطورات في تكنولوجيا المعلومات قد اظهرت خدمات وتقنيات مصرفية كبيرة تستند الى تقنيات الاتصالات والكمبيوتر مثل أجهزة الصراف الآلي والصيرفة المنزلية وصيرفة الانترنت وبطاقات الائتمان ونظم تحويل الأموال إلكترونياً وغيرها، وكما نلاحظ ذلك في الشكل ادناه الذي يوضح فوائد التقنيات المصرفية الالكترونية وتأثيرها على طبيعة الخدمات المصرفية المقدم

شكل (٣)

فوائد التقنيات المصرفية الالكترونية وتأثيرها على طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة



المصدر: Harrison, Tina, ٢٠٠١, ١٥٢

تاسعا - الشمول المالي الرقمي ودوره في دعم التقنيات والخدمات المصرفية الالكترونية

يعني الشمول المالي الرقمي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم في المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. ويعد الشمول المالي أحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أي اقتصاد عالمي، ويمكن تلخيص النقاط التالية: (مجلة إضاءات، ٢٠١٦: ٢)

١. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية المستدامة : يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط انتشار واستخدام التقنيات المصرفية والخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، التي تهدف لها التنمية المستدامة بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل .
٢. تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي : إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية والتقنيات المصرفية الحديثة سيسهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، فإن مزيداً من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.
- ٣ تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم : أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي الرقمي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدراتهم في استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية .

عاشرا - التنمية المستدامة

هناك عدة تعريفات للتنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية، تمثل التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وتوظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان. (Rogers et al , ٢٠٠٨, ٤٢).

أما ما يتعلق بالجانب التقني والتكنولوجي : هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية والتكنولوجيا المتطورة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية ويوفر الاستخدام المبتكر والامثل لتكنولوجيا المعلومات من أجل تقديم الخدمات الإلكترونية للزبون وإنجاز المهام والتواصل مع الإدارة من خلال شبكة الانترنت واستخدام تطبيقات وخدمات تخزين سحابية. (غني، ٢٠٠٦: ١٥٦)

أحدى عشر - أهداف التقنيات المصرفية في دعم التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة الى عدة نقاط اهمها : (العلاق، ١٩٩٨: ٢٦)، (محمد : ٢٠٢١: ١٦٤) www.id.ndl.go.jp.coom

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .
٢. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية وإدارتها إدارة مستدامة.
٣. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
٤. ضمان حصول الجميع بتكلفة منخفضة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٥. تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع وإقامة بنية أساسية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا الحديثة.
٦. تحديث التقنيات المصرفية الحديثة والتيلها فروع مصرفية مؤتمتة بالكامل وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مجال عملها من تقديم أشكال من الخدمات المصرفية منها عمليات السحب والإيداع والاستفسار، وإمكانية وصول المصارف الى قاعدة بيانات عريضة من الزبائن والمودعين والمقرضين وطالبي الخدمات المصرفية .

المحور الثاني / الجانب العملي للبحث

أولاً - مؤشرات قياس تطور التقنيات المصرفية لتعزيز التنمية المستدامة للقطاع المصرفي العراقي
ان واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم ، وفي مجال دراستنا سوف نستخدم المؤشرات المستخدمة لهذه التقنيات المصرفية في القطاع المصرفي العراقي ، والذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية، واستعمال الخدمات المالية التي تعبر عن أداة مؤسسات الوساطة المالية .

ويسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال تطوير آليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين إلكترونياً، إذ إنّ معظم الموظفين في دوائر الدولة يتسلمون رواتبهم من خلال بطاقة Q Card فضلاً عن مساهمة البنك المركزي في توطيد الرواتب بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير أجهزة الدفع الآلي ATM وأجهزة ال POS ، وكذلك يقوم البنك المركزي بتشجيع المصارف العامة والخاصة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع وشمولهم ضمن النظام المالي الرسمي .

وتوجد مؤشرات عديدة تستخدم لقياس مستوى الشمول المالي في العالم ولكن البنك المركزي العراقي اعتمد على مؤشرين أساسيين هما :

مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية الذي يعبر عن قدرة الأفراد للوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية.

مؤشر استعمال الخدمات المالية الذي يعبر عن أداة مؤسسات الوساطة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ولكن في دراستنا هذه سوف نستخدم المؤشر الأول لقياس متغيرات البحث . والجدول (١) يبين مؤشرات الشمول المالي في العراق.

الجدول (١)

مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية

variable	Indicator
الانتشار المصرفي	الوصول Access
الكثافة المصرفية	
عدد ATM / عدد البالغين	
عدد ATM / ١٠٠٠ كم ^٢	
عدد الفروع / ١٠٠٠ كم ^٢	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المؤشرات المعتمدة لدى البنك المركزي العراقي

١- مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية Access of Financial Services

وهذا المؤشر يشتمل على مجموعة من المؤشرات الفرعية وكالاتي:

أ- الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

يعتبر الانتشار المصرفي أحد المؤشرات المالية التي تعكس تركيز عدد فروع المصارف في العراق ، وبالتالي تؤثر على طبيعة الأنشطة والخدمات المصرفية. اما مؤشر الكثافة المصرفية يعتبر أحد المؤشرات المصرفية الذي يعتمد في قياس درجة تطور البنية التحتية المصرفية من خلال انتشار شبكة الفروع المصرفية والذي يدل على تنامي درجة الوعي المصرفي وبالشكل الذي يؤدي الى زيادة تعبئة المدخرات وتقليل عمليات الاكتناز، كما يدل على زيادة فاعلية البنية التحتية المصرفية في الاقتصاد الوطني. ومن ملاحظة الجدول (٢) الذي يوضح إن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مازال يمثل مستويات منخفضة دون المستوى المطلوب في العراق بين الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) وان هذا يعكس حالة سلبية في واقع البنية التحتية المصرفية في العراق ، مما يؤثر على طبيعة الأنشطة والخدمات التي يمكن تقديمها على الرغم من افتتاح مصارف جديدة وفروع لها في جميع أنحاء العراق، إلا أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً. إذ أن حجم الانتشار المصرفي و الكثافة المصرفية في العراق لم يتغير كثيراً عن السنوات السابق. فقد شهد عام

٢- عام ٢٠٢١ زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (٩٠٥) فرعاً في حين كانت عام ٢٠٢٠ (٨٩١) فرعاً إذ انعكست تلك الزيادة على ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية إذ بلغت (٤٥.٥) عام ٢٠٢١ بعد ما كانت (٤٥.٠٦) عام ٢٠٢٠ وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي، إذ بلغ (٢.١٩) عام ٢٠٢١ بعدما كان (٢.٢١) عام ٢٠٢٠ ، وهذا نتيجة لنمو السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق .

في حين بلغ عام ٢٠١٩ زيادة بسيطة في عدد فروع المصارف، إذ بلغت (٨٨٨) فرعاً في حين كانت عام ٢٠١٨ بلغ (٨٦٥) فرعاً، وفي عام ٢٠١٧ بلغ (٨٤٣) فرعاً ، وقد ازدادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة في عام ٢٠٢١ إذ بلغت (٤٥.٥١) ، و بلغت (٤٥.٠٦) عام ٢٠٢٠ بعد ما كانت (٤٤.٢٥) عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠١٨ بلغت (٤٤.١٦) . بعدما كانت في عام ٢٠١٧ (٤٤) والتغير البسيط في السنين أعلاه، جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد سكان العراق على الرغم من زيادة عدد الفروع . ونلاحظ ان هناك تزايداً في عدد الفروع المصرفية أي زيادة شبكة الفروع المصرفية وذلك بسبب التغيرات في البنية الهيكلية والتنظيمية والتي سمحت للبنك المركزي بإجازة ممارسة الصيرفة من قبل المصارف الخاصة . وكما مبين في الجدول (٢) ، نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية.

الجدول (٢)

نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١)

السنوات	عدد السكان (الفنسة) (١)	عدد فروع (المصارف) (٢)	الكثافة المصرفية * (٢ / ١)	الانتشار المصرفي ** (١ / ٢)
٢٠١٧	٣٧.١٤٠	٨٤٣	٤٤	٢.٢٧
٢٠١٨	٣٨.٢٠٠	٨٦٥	٤٤.١٦	٢.٢٦
٢٠١٩	٣٩.٣٠٠	٨٨٨	٤٤.٢٥	٢.٢٥
٢٠٢٠	٤٠.١٥٠	٨٩١	٤٥.٠٦	٢.٢١
٢٠٢١	٤١.١٩٠	٩٠٥	٤٥.٥١	٢.٢

* الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة) / عدد الفروع

** الانتشار المصرفي = عدد الفروع

* ١٠٠

عدد السكان (نسمة ١٠٠٠٠٠)

المصدر: إحصاء الباحث بالاعتماد على بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي

* أن نسبة الانتشار المصرفي لماكنات الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS حُصبت على أساس (١٠٠) ألف نسمة من عدد سكان العراق

ب- انتشار أجهزة الصراف الآلي ATM ونقاط البيع POS

إنَّ زيادة خدمات الدفع الإلكتروني تُعدُّ من الأهداف الرئيسة التي يسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادتها، وذلك من أجل ادخال أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي ومحاوله زيادة العمليات واستخدام ادوات الدفع الإلكتروني، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجيا ، ولغرض زيادة حجم الانتشار المصرفي في العراق فلا بد للمصارف من زيادة أعداد مكائن الصراف الآلي في العراق ، ومعظم هذه الأجهزة متوفر في المراكز التجارية وفي بعض فروع المصارف . وكما مبين في الجدول (٣). اذ يوضح نسبة انتشار أعداد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع POS إلى مساحة العراق لكل ١٠٠٠ (كم ٢) ونسبة عدد السكان لكل (١٠٠) ألف نسمة ، حيث تبين إن هناك زيادة بنسب مؤشر سنة ٢٠٢١ عن بقية مؤشرات السنوات السابقة ، اذ يلاحظ ارتفاع عدد ATM إلى مساحة العراق من (١.٥ %) عام ٢٠١٧ الى (٣.٦) عام ٢٠٢١ . أمَّا أجهزة POS فإنَّ انتشارها إلى مساحة العراق قد ازدادت من (٢.١ %) عام ٢٠١٦ الى (١٩ %) عام ٢٠٢١ .

الجدول (٣)

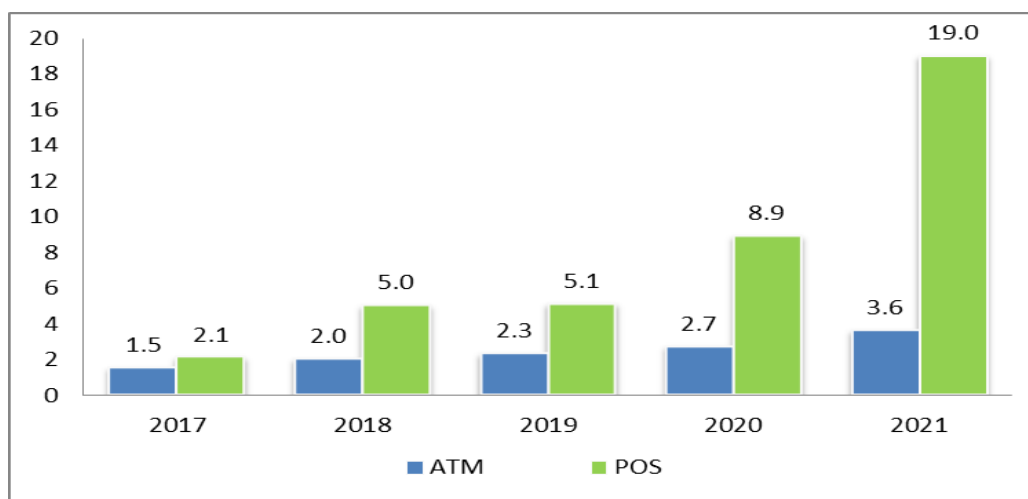
الانتشار المصرفي للمساحة وعدد سكان العراق

عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك
عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك	عدد فروع البنك

ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً مع توجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. ولتوضيح ذلك أكثر من خلال تحليل تلك البيانات اعلاه في الرسم البياني المبين ادناه في الشكل (٤)، (٥) إذ يوضح انتشار أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) لكل (١٠٠٠ كم) المساحة العراقية، وكل (١٠٠٠٠٠) نسمة لكل عدد سكان العراق. والتي كانت جزء من عينة الخدمات المقدمة في الدراسة.

شكل (٤)

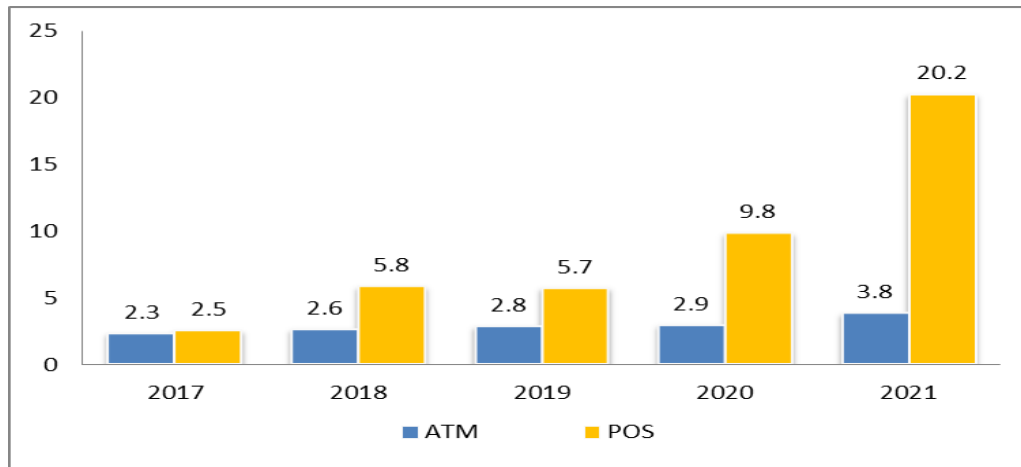
انتشار خدمات الدفع الالكتروني للمساحة العراقية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

شكل (٥)

انتشار خدمات الدفع الالكتروني بالعدد سكان العراق



المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

ومن المتوقع أن تزداد هذه النسب مستقبلاً انسجاماً وتوجهات البنك المركزي العراقي بهذا الشأن. حيث يسعى البنك المركزي العراقي الى تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، مع استمرار التحسن الأمني والاقتصادي وزيادة التطور التكنولوجي للتقنيات المصرفية في العراق وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة اضافة الى زيادة الوعي المصرفي لفئات المجتمع ، مما يحقق فكرة الشمول المالي الرقمي والتي بدورها تدعم العمليات التنموية في البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا -الاستنتاجات

1. يلاحظ من خلال تقارير البنك المركزي العراقي الى ضعف في الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية مازال يمثل مستويات منخفضة دون المستوى المطلوب في العراق بين الفترة (٢٠١٧- ٢٠٢١) وان هذا يعكس حالة سلبية في واقع البنية التحتية المصرفية والشمول المالي الرقمي في العراق مما يقلل من عملية شمول كافة المجتمع بالخدمة المصرفية.
2. تساهم تكنولوجيا التقنيات المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التقنيات الحديثة من أجل الضمان من المخاطر والتحويلات المالية للعاملين في الخارج من خلال توفير اليات تتسم بالكفاءة في وسائل الدفع الالكتروني لذلك هناك حاجة إلى وجود كادر بمختلف المستويات الإدارية تكون له القدرة على التعامل مع التقنية التي تحتاجها عملية التحول نحو التقنيات المصرفية .
3. من قراءة الأرقام للمدة بين (٢٠١٧-٢٠٢١) نجد أن هناك تفاوت واضح فيما يخص استخدام التقنيات المصرفية، أي أنَّ الزيادة في فروع المصارف لم تكن كبيرة جداً إذ أن حجم الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق لم يتغير كثيراً عن السنوات السابقة.
4. يساهم الشمول المالي الرقمي في توسيع انتشار الخدمات المالية ، والمساهمة في زيادة الثقة في النظام المصرفي ، وتعزيز شفافية التعاملات بالخدمات المصرفية الالكترونية.
5. يسعى البنك المركزي العراقي الى تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي، فإن هذه النسبة من المتوقع أن تزداد في المدة القادمة وتؤدي الى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين استراتيجية المصارف نحو زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمات المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة.
6. لوحظ من خلال اعتماد مؤشر واحد اساسي لقياس مستوى الشمول المالي الرقمي لهذه التقنيات المصرفية واختبار فرضية البحث والتي تدل على إن استخدام تكنولوجيا المعلومات له دور ايجابي في تطور التقنيات المصرفية مما يساهم في ازدياد عدد الصرافات الالية ونقاط البيع وعدد الحسابات المصرفية والمالية الالكترونية في المصارف مما يعزز الشمول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا - التوصيات :

٧. السعي على زيادة تعزيز الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في المصارف العراقية من خلال توسيع شبكة فروع المصارف المؤتممة .
٨. ضرورة تطوير وتوظيف البنى التحتية الممتثلة بعنصر تكنولوجيا المعلومات بشكل عام والتكنولوجيا المالية بشكل خاص لتعزيز التنمية المستدامة من اجل الارتقاء بالنمو الاقتصادي والذي من خلاله يتم تحقيق ميزة تنافسية مصرفية مستدامة .
٩. ضرورة عمل البنك المركزي العراقي على زيادة الاهتمام والعمل على تشجيع المصارف على فتح أكبر عدد ممكن من أجهزة الصراف الآلي ، اضافة الى زيادة التوعية بالثقافة المصرفية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والتي تساعد البنوك على الإبداع والتميز من خلال استخدام أساليب إدارية وتكنولوجية حديثة سواء في إعادة تدريب العاملين وتحفيزهم أو إعادة هندسة العمليات المصرفية .
١٠. العمل على استخدام الشمول المالي الرقمي من اجل الوصول الى عملاء جدد من غير المتعاملين مع المصارف وتحفيزهم على التعامل مع الجهاز المصرفي والتقنيات المصرفية الحديثة.
١١. العمل على تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي حيث يساهم ذلك في التنوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مما يقلل من المخاطر على المؤسسات المالية.
١٢. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز التكنولوجيا الجديدة ، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة ولاسيما أن بناء القدرات المصرفية لأنها الوسيلة الوحيدة لتعزيز الميزة التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي.

المصادر العربية :

- إضاءات ، معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت ، السلسلة الثامنة العدد ٧ - فبراير ، ٢٠١٦ .
- البكري، ثامر ياسر، "التشغيل الناق للمعلومات في تسويق الخدمة المصرفية وامكانات التطبيق في المصارف العراقية"، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الثاني، ٢٠٠١
- تقرير الاستقرار المالي، بيانات قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ .
- الجبوري ، أثار محمدي فاضل ، اثر استخدام نظم المعلومات على فاعلية أداء المصارف ، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأهلية العراقية ، دراسة مقدمة الى المعهد العالي للدراسات الحاسبية والمالية ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- حداد ، ميثم رياض حسن ، استخدام التوقيع الإلكتروني في العمل المصرفي ، دراسة حالة مقارنة في عمان والعراق ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات الحاسبية والمالية ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- حسانة محي الدين، "اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات"، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العربية الخامسة للمعلومات ، دور التوثيق والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات العربي، دمشق، (٢٠٠٢).
- الحسبان ، عطا الله احمد سويلم ، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات ، ألطبعة الأولى ، الأردن - عمان ، الراية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .
- الديوه جي، ابي سعيد، "النوعية في الخدمة المصرفية وفق اعتبارات التجارة الالكترونية" - مؤتمر الزيتونة، عمان، الأردن، ٢٠٠٣.
- السامرائي أيمن فاضل ، والزغبى هيثم محمد ، نظم المعلومات الإدارية ، ألطبعة الأولى ، الأردن - عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ .
- سفر ، احمد ، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية ، لبنان - طرابلس المؤسسة الحديثة للكتاب ناشرون ، ٢٠٠٦ .
- سفر ،احمد ،نظمة الدفع الإلكتروني ، منشورات الحلبي، ط ١ ، لبنان ، ٢٠٠٨ .
- سليمان ، بشرى طالب ، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق، مكوناتها، دورها، إدارة مخاطرها ، قسم المدفوعات ، البنك المركزي العراقي، بغداد ، ٢٠١٣ .
- الشريدة ، نادية عبد الجبار محمد ، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات الحاسبي والرقابة الداخلية دراسة ميدانية على عينة من الوحدات المالية في جامعة بغداد ، دراسة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، ٢٠١٠

- الشمري ناظم محمد نوري ، والعبد اللات عبد الفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية : الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع ، الطبعة الأولى ، الأردن – عمان ، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨.
 - الشمري، صادق راشد ، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية ، الطبعة الثانية ، مطبعة الكتاب ، السعدون ، بغداد ، (٢٠١٢) .
 - الشيخ فؤاد نجيب، فادي محمد، العلاقة بين نظام المعلومات والميزة التنافسية، دورية الإدارة العامة، جامعة الأردن، العدد ٣، ٢٠٠٤.
 - طالب، علاء فرحان، " دور تكنولوجيا المعلومات في تسويق الخدمات المصرفية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠٠٣ .
 - الطائي، محمد عبد حسين آل فرح ، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الأولى ، الأردن – عمان ، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥.
 - الغندور، حافظ كامل، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية فكر ما بعد الحداثة ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣ .
 - غنيم، عثمان غنيم، التنمية المستدامة، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، المنارة، المجلد ١٢، العدد ١، ٢٠٠٦.
 - قاسم عبد الرزاق محمد ، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية ، الطبعة الاولى ، الاردن - عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .
 - القدومي ثائر ، وبركات سامر ، أنظمة المعلومات المالية والمصرفية ، الطبعة الأولى ، مصر ، القاهرة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٠ .
 - اللامي ، غسان قاسم داود ، إدارة التكنولوجيا : مفاهيم ومداخل تقنيات تطبيقات عملية ، الأردن – عمان ، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧ .
 - محمد حميد محمد ، الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، جامعة النهرين ، المجلد ٢ ، العدد ٣ ، بغداد ، العراق، ٢٠٢١.
 - منشورات معهد الدراسات المصرفية ، السلسلة الخامسة ، العدد ١٢ ، شهر يوليو ، دولة الكويت ، ٢٠١٣ .
 - النجار ، صباح ، الزبيدي ، حسين لازم ، إمكانية تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البيئة العراقية دراسة حالة ، الطبعة الأولى، المطبعة العراقية ، بغداد ، ٢٠١٢ .
 - نهلة أحمد قنديل، التجارة الالكترونية ، بدون دار نشر، القاهرة، ٢٠٠٤.
 - ياسين ، سعد غالب ، نظم المعلومات الإدارية ، الأردن – عمان ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩.
 - يحيى عدنان وآخرون، تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦ شبكة المعلومات الدولية :
١. <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>
 ٢. www.aljazeera.com.Sa/digumag
 ٣. <http://www.albankaldawli.org>
 ٤. www.id.ndl.go.jp.coom

المصادر الاجنبية

- Hempel, George H. & Simonson, Donald G. – Bank Management (Text and cases) – John wiley& Sons, Inc. ٥th. Ed. ١٩٩٩, U.S.A.
- Rogers , prter , P. Jalal , Kazif , Boyd, John A, (An Introduction to Sustainable development , UK. and us A, Earths can publications Ltd , ٢٠٠٨.